مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٦٥٢ (المستأنفة)
الاثنين، ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	**السيد سومافيا**	(شيلي)
الأعضاء:	**الاتحاد الروسي**	**السيد لافروف**
	ألمانيا	**السيد ايتل**
	إندونيسيا	**السيد ويبيسونو**
	إيطاليا	**السيد ترزي دي سانت أغاتا**
	بوتسوانا	**السيد نكغوي**
	بولندا	**السيد فلوسوفتش**
	جمهورية كوريا	**السيد بارك**
	الصين	**السيد تشن هواصن**
	غينيا - بيساو	**السيد كويتا**
	فرنسا	**السيد ديجاميه**
	مصر	**السيد العربي**
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	**السيد غومرسال**
	هندوراس	**السيد مارتينيز بلانكو**
	الولايات المتحدة الأمريكية	**السيدة ألبرايت**

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المندوب الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/1996/257)

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي ممثل ماليزيا. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني أن أراكم تترأسون أعمال المجلس، سيدي، في ظل هذه الظروف. فأنتم تترأسون مناقشة بشأن مسألة يجب أن تستأثر باهتمام المجلس، نظرا للتطورات المقلقة التي حدثت مؤخرا. وإذا لم يجر التصدي لهذه التطورات على نحو شامل، فسيترتب عليها مزيد من المضاعفات التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين. حتى ولو كنا غير متأكدين من الأثر الذي ستخلفه المناقشة اليوم، فإن الوفد الماليزي يراها استجابة ضرورية للمناشدة التي وجهها الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات الى هذا المجلس بغية معالجة سياسة الحصار والإغلاق التي تمارسها حكومة اسرائيل، وأيضا التصدي للهجمات العسكرية الاسرائيلية المتصاعدة في لبنان التي سببت الموت والبؤس لشعب آخر والتي يتذرع بها المناوئون للمصالحة والاستقرار في الشرق الأوسط. والأثر المشترك للأعمال الاسرائيلية في فلسطين ولبنان في الوقت الذي تشهد فيه اسرائيل تصعيدا سياسيا قد عزز موقف الانتهازيين في اسرائيل الذين يريدون إزاحة عملية السلام عن مسارها، والمتطرفين خارج اسرائيل الذين يرغبون في تقويض أسس السلام الهشة في الشرق الأوسط.

وتشعر الحكومة الماليزية بقلق عميق إزاء تزايد الحالة سواء في الشرق الأوسط، وتشعر، على غرار الآخرين في المجتمع الدولي، بخيبة أمل إزاء أن اسرائيل تقدم الذرائع الى المتطرفين مما يسمح وللأسف للأحداث التي يبدو وكأنها لا ترحم، بالعودة الى دائرة العنف حيث تقوم الحكومات والمجموعات المتطرفة على حد سواء بإرهاب الناس وتعطيلهم بغية تحقيق غاياتها السياسية. ويجب على الدول الرئيسية، بما في ذلك الولايات المتحدة وبلدان هامة في الشرق الأوسط أن تتخذ خطوات ترمي الى وقف هذا التدهور الذي بإمكانه أن يقوض الإنجازات التاريخية التي تحققت حتى الآن بشجاعة وتضحية.

لقد اتخذ ياسر عرفات الخطوة الصحيحة بمناشدة هذا المجلس إجراء مناقشة، وذلك نظرا للصعوبات الخطيرة التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة الحصار الأمني الاسرائيلي العام الذي يلحق الضرر أيضا بالاقتصاد الفلسطيني الوليد. ونظرا للهيكل الحالي للانتصار الفلسطيني، فإن أي تقييد يفرض على تحرك الفلسطينيين من شأنه أن يفاقم الصعوبات التي يواجهها السكان الذين يقطنون في تلك المناطق وإغلاق الاسرائيليين للأراضي الفلسطينية أسفر عن بطالة شديدة وترتب عليه أثر ضار على دخل الفلسطينيين الناجم عن الصادرات الزراعية.

إن التدابير القاسية التي تعتمدها السلطات الاسرائيلية تمثل انتهاكات خطيرة للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وهذه التدابير التي تتضمن تدمير المنازل، ومصادرة الأراضي، وتوسيع المستوطنات، وقيودا صارمة على حركة الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية، فضلا عن دخولها والخروج منها، هي خنق فاضح للشعب الفلسطيني واقتصاده. وتصاعد الاستياء بسبب التململ والرد، الأمر الذي يولد بؤرا حامية من التنافر والأعمال المتهورة.

وستكون الغلطة مميتة لو أدى الرد الاسرائيلي، نتيجة التفجيرات الانتحارية التي يقوم بها متطرفون، الى حدوث صدع خطير في الالتزامات المشتركة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. واستمرار تأييد الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء ضروري لتحرك عملية السلام قدما.

قبل بضعة أشهر، انضم الوفد الماليزي الى التأييد العالمي للتوقيع على الاتفاق الاسرائيلي - الفلسطيني. وتوقعنا حينئذ تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأظهر الطرفان - الفلسطينيون والاسرائيليون - التزامهما القوي بتعزيز تفاهمهما على نحو اضافي من أجل العمل معا لتحقيق السلام، والآن، أكثر من أي وقت مضى، ينبغي عدم السماح بتحييد هذه الالتزامات عن مسارها من قبل المتطرفين، ولا بسبب السياسة الداخلية. ولقد قال الزعيم الفلسطيني ما يلي:

"إن السلام ... ليس ضالة الفلسطينيين وحدهم، إنما هو حاجة ملحة ومطلب أساسي للمجتمع الدولي، للعرب والاسرائيليين على حد سواء".

وتود ماليزيا أن تؤكد مجددا التزامنا الكامل بالشعب الفلسطيني وقيادته ودعمنا الثابت لهما في الحصول على جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وممارسة تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة. ونؤيد على نحو مساو الحاجة الى إحلال السلام والأمن في لبنان، ووضع حد للاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان. إن الاحتلال الاسرائيلي لجنوب لبنان لا ينتهك سيادة لبنان فحسب، بل أخذ يصبح متعذرا تبريره عسكريا. والطريقة التي يتم بها حماية أمن اسرائيل هي من خلال إبرام اتفاق سياسي مع جيرانها، ويجب أن تكون سلامة لبنان جزءا من ذلك الاتفاق.

وفي هذا المنعطف الذي تتصف فيه الحالة بالدقة والهشاشة، يجب بذل كل جهد من أجل تعزيز عملية السلام. واستمرار خنق الفلسطينيين من شأنه أن يعوق بالتأكيد المسار صوب السلام. والهجمات على لبنان وضعت اسرائيل على مسار تصادمي. والزعماء الذين تحلوا بما يكفي من الشجاعة وحققوا تقدما تاريخيا من أجل السلام يجب ألا يسمحوا للتطرف ولا لسياسة قصر النظر بأن يسودا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية بأن أعبر لكم عن تهانئي لتبوئكم رئاسة المجلس، وإني على يقين بأنكم بما عرفتم به من حكمة وفعالية فإن أعمال المجلس ستتقدم بخطى سريعة. كما أتقدم بالتقدير لسلفكم السفير ليغويلا على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم بطلب من المجموعة العربية للنظر في الحالة المأساوية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة بعد أن تدهورت الأوضاع بشكل يدعو الى القلق من جراء تصعيد اسرائيل لعمليات القمع والاعتقال ومصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وهدم المنازل وفرض حصار مطبق على الضفة الغربية وغزة وعزل القدس كليا، بغية تجويع الشعب الفلسطيني ليقبل بالأمر الواقع وبالتالي تمكين اسرائيل من الاستمرار في احتلالها الفعلي للأراضي الفلسطينية وإنكارها للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

إن السكوت عن رفض اسرائيل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وحرف عملية السلام عن أهدافها قد شجع اسرائيل على التعنت والغطرسة، مما أدى الى تدهور الوضع في المنطقة بشكل خطير، والى تصعيد وتوسيع العدوان الاسرائيلي على جنوب لبنان، الذي استهدف المدنيين في عشرات القرى والمدن ووصل حتى العاصمة بيروت. وكانت نتيجة هذا العدوان الصارخ التهجير القسري لمئات الألوف من السكان ومقتل عشرات المدنيين الأبرياء.

إن تحقيق الأمن لا يتم إلا بالانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وبتحقيق السلام العادل والشامل، وليس بمزيد من العدوان وفرض الحصار التجويعي على الشعب الفلسطيني بكامله، ولا بارتكاب المذابح كمذبحة الحرم الابراهيمي في الخليل، وليس بمزيد من العدوان على الشعب اللبناني وتهجير مئات الألوف وقتل العشرات من الأبرياء.

لقد آن الأوان لأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته في مواجهة إصرار اسرائيل على رفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة. وهو مطالب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، باتخاذ موقف حاسم وحازم لفرض احترام قرارات الشرعية الدولية وقطع الطريق أمام محاولات اسرائيل هدم فرص السلام العادل والشامل القائم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، إضافة الى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في العودة وتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، سعادة السيد رافان فرهدي الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فرهدي (أفغانستان): الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسرني، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم، في البداية، عن تهانئي على توليكم رئاسة مجلس الأمن أثناء شهر نيسان/أبريل. وإنني لعلى يقين من أن المجلس، في ظل رئاستكم، وبفضل خبرتكم العريقة كدبلوماسي، وكذلك بفضل خبرتكم العظيمة والمرموقة في الأمم المتحدة، سيتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا الخالص للسفير ليغويلا، ممثل بوتسوانا، على اضطلاعه بمسؤولياته بهذا القدر العظيم من الحكمة بصفته رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي.

وإنني لممتن لكم، سيدي الرئيس، ولسائر أعضاء مجلس الأمن على إعطائي هذه الفرصة، بوصفي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن قرار الحكومة الاسرائيلية بحصار وإغلاق الحدود الاسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية. إن الصعوبات الاقتصادية التي نجمت عن ذلك وتصعيد التوترات في هذه المنطقة، يشكلان مصدر قلق بالغ للجنتنا. فقد تسبب الإغلاق في فرض قيود على حرية التنقل داخل الأراضي الفسطينية. وهذا الإجراء الذي اتخذته حكومة اسرائيل جعل حياة الناس في الأراضي الفلسطينية بالغة الصعوبة. وقد يؤدي هذا الوضع الى تفاقم الصعوبات في العلاقات بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية.

كما أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعتزامها اتخاذ تدابير صارمة أخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس. وهذه التدابير تشمل تدمير المزيد من المنازل، ومصادرة الأراضي، والتوسع في المستوطنات، وفرض بعض القيود على تحرك الأشخاص والسلع داخل الأراضي الفلسطينية، والى تلك الأراضي وخارجها.

وهذه السياسة الاسرائيلية أدت الى التصعيد السريع للصعوبات التي يواجهها السكان الفلسطينيون قاطبة. ووصل نقص إمدادات الغذاء والبطالة الجماعية الى أبعاد الأزمة. وأصبح المرضى والموظفون الطبيون على حد سواء غير قادرين على السفر من منطقة الى أخرى في الضفة الغربية للوصول الى المستشفيات والعيادات، حتى في حالات الطوارئ، ولحق ضرر بالغ بالتعليم والزراعة والأنشطة التجارية. والأفراد العاملون في المنظمات غير الحكومية الدولية، بمن فيهم الرعايا الأجانب، منعوا من التنقل بين المناطق السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الذي تمس فيه الحاجة الى خدمات المنظمات غير الحكومية الدولية، لا تتمكن هذه المنظمات من تقديم أبسط الخدمات الأساسية.

وتجدر الاشارة هنا أيضا الى أن إغلاق الحدود بين الضفة الغربية والأردن، وبين قطاع غزة ومصر، والذي يعرقل حرية تنقل الأفراد والسلع، يؤدي الى عزل الأراضي الفلسطينية عزلا فعليا عن البلدان المجاورة.

وترى اللجنة أن هذه الاجراءات تشكل انتهاكا للأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

وهذه السياسة التي تنتهجها حكومة اسرائيل تتناقض تناقضا تاما مع مفهوم إقرار السلام على أساس الاتفاقات التي توصل اليها الطرفان حتى الآن.

كما ترى اللجنة أن الرد على أعمال العنف التي ترتكبها بعض العناصر لا يجوز أن يوجه ضد الشعب الفلسطيني ككل، ولا يجوز أن يقوض أو يعرقل عملية السلام التي سعت اللجنة جاهدة لضمان نجاحها وفقا لقرارات الجمعية العامة.

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أناشد مجلس الأمن والمشاركين في عملية السلام أن يمارسوا نفوذهم القوي لإقناع حكومة إسرائيل بإنهاء سياسة الإغلاق غير العادلة للحدود الإسرائيلية مع الأراضي الفلسطينية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقنع الأطراف المعنية بأن تمضي بسرعة بعملية السلام التي وافقت على متابعتها معا. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

وتشعر اللجنة كذلك ببالغ القلق إزاء الأثر السلبي المترتب على جميع الفلسطينيين جراء الصراعات المسلحة التي اندلعت مؤخرا والقصف والغارات الجوية الإسرائيلية في جنوب لبنان وفي ضواحي بيروت. وهذا يدلل على العلاقة الوثيقة بين المشكلة الفلسطينية ومسألة الشرق الأوسط التي تشكل البعد الرئيسي للحالة ككل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي السيد انجين أنساي، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، الذي وجه إليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد أنساي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي، لإتاحتكم لي فرصة مخاطبة مجلس الأمن مرة أخرى أثناء فترة رئاستكم. وأود أن أتكلم عصر هذا اليوم عن الحالة في الأراضي العربية المحتلة.

وعندما تكلمت في هذا المجلس قبل بضعة أيام عن مسألة أخرى، انتهزت الفرصة لأهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. واسمحوا لي أن أكرر تأكيدات منظمتي على تعاونها الكامل في تأدية المسؤوليات الهامة التي تضطلعون بها هذا الشهر.

وإن عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت قبل أربع سنوات تقريبا بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل لمسألة فلسطين والصراع ذي الصلة في الشرق الأوسط، ما زالت تستقطب الدعم القوي من جانب منظمة المؤتمر الإسلامي. وخلال السنة التي انصرمت، تقدمت عملية السلام بضع خطوات الى الأمام. وكانت قمة هذه المبادرات في هذه الفترة توقيع معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ وتوقيع إعلان المبادئ في واشنطن العاصمة، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وإنني أحمل ذكريات سعيدة عن اقتراني بعملية مراقبة الانتخابات التاريخية التي أجريت مؤخرا في فلسطين حيث حازت حماسة الشعب الفلسطيني وقيادته وقدرتهما على التنظيم وضبط النفس على إعجاب الجميع وتهانئهم.

وعقب انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا وتولي السلطة الفلسطينية الوطنية الجديدة مهامها، فإن الفلسطينيين باشروا عملية التعمير والتنمية. وتواجههم الآن مهام إنعاش وتحديث المؤسسات الوطنية، وتصميم وتطوير الهياكل الأساسية البشرية والمادية وإعادة بناء الاقتصاد من خلال إنعاش الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الاجتماعية، ويتم هذا كله بموارد محدودة جدا وعقبات لا حصر لها. إلا أن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بحرية إلى أن يحين الوقت الذي يستعيد فيه الشعب الفلسطيني جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع، بما فيها مدينة القدس الشريف، وتترسخ سيادته مرة أخرى على كامل ما كان وما زال أرضه المشروعة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، في الكلمة التي ألقيتها أثناء مناقشة الجمعية العامة للبند ٤٢ من جدول الأعمال، بشأن قضية فلسطين، وجهت الانتباه الى حقيقة أنه، مع قلة الموارد، كانت مهمة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وكالاتها في توفير المساعدة الإنسانية الماسة والمساعدة التقنية للشعب الفلسطيني في جهوده للتعمير والتنمية مهمة صعبة بما فيه الكفاية. ومما زاد من أعباء المجتمع الدولي وإحباطاته ما يمكن أن يوصف فقط بأنه موقف غير تعاوني من جانب السلطات الإسرائيلية، التي ما زالت الشكليات البيروقراطية الصعبة التي تتبعها والتي وضعت للتعامل مع سكان الأراضي المحتلة تطبق حتى بعد إبرام اتفاقات السلام. والممارسات المماثلة على أيدي

السلطات الإسرائيلية تؤثر سلبا على النهوض بالتجارة الفلسطينية، ولا سيما الصادرات الى البلدان الأخرى.

وهذه الممارسات ما زالت تختلف عن روح التوفيق والتعاون التي ينبغي أن تتسم بها جميع المعاملات الجارية وفي المستقبل بين السلطات الفلسطينية والإسرائيلية في مجال تنفيذ اتفاقات السلام. وبدلا من ذلك، فإن اسرائيل تلجأ الى أعمال متطرفة مثل الهجمات الجوية الشرسة التي شنتها مؤخرا على الأراضي اللبنانية، بما فيها بيروت، مما أدى الى تشريد ونزوح مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء؛ وحتى قصف سيارات الإسعاف؛ وتدميرها العشوائي للممتلكات المدنية وتدمير المنازل الفلسطينية؛ وقرارها بتجميد مفاوضات السلام؛ واستمرار احتلالها للأراضي العربية في فلسطين؛ وسوريا ولبنان؛ وإغلاقها المتواتر للحدود أمام السكان الفلسطينيين، حارمة الفلسطينيين من مصادر معيشتهم ووصولهم المرافق الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها والمرافق الأساسية الأخرى، وهذه جميعها إنما تعيق السلام وتلقي بعملية السلام في مهب مخاطر أخرى.

وأود أن أضيف هنا أن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تتغاضى عن الإرهاب مهما كان نوعه، وأيدت دوما المقترحات الرامية الى احتواء الإرهاب في كل المحافل الدولية.

وإننا في منظمة المؤتمر الإسلامي نود أن نواصل تشجيع وتأييد عملية السلام الجارية، ولكنني لا بد أن أوضح أن هذا لا يمكن إنجازه دون تغير ملموس في المواقف والممارسات. فالوقت عامل حاسم؛ والوقت هو الآن.

ونود أن نرى دون أي إبطاء تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، بما فيها مدينة القدس الشريف والأراضي اللبنانية المحتلة والجولان السورية المحتلة. ونطالب بصفة خاصة بالوقف الفوري للأعمال العسكرية الإسرائيلية في لبنان.

وأود أن أضيف أيضا أنه توخيا لروح عملية السلام، لا بد من إقناع إسرائيل بعدم إجراء أية تغييرات جغرافية أو ديمغرافية في القدس الشريف خلال المرحلة الانتقالية مما قد يعرض للخطر نتيجة المفاوضات بشأن المركز النهائي للمدينة، ووقف بناء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف.

ومرة أخرى، بهذه المناسبة وباسم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، سعادة السيد الغابد، الذي أحمل الى المجلس بيانه بشأن الأزمة الأخيرة الذي صدر هذا الصباح، وهو رسالة سلام، ودعوة للتعقل ومناشدة لتقديم كل دعم للشعب الفلسطيني للمساعدة على تخفيف حدة معاناته من سنوات الاحتلال الطويلة، والقمع وحرمانه من ممارسة حقوقه الإنسانية الطبيعية غير القابلة للتصرف. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن العزم وراء عملية السلام الحالية ينبغي المحافظة عليه، كما أنه يجب الإسراع بوتيرة تقدمها من خلال الجهود الموحدة للمجتمع الدولي في مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية لكي تكون لها سيطرة أشمل وأرسخ على جميع مهام بناء الدولة حتى يتسنى للشعب الفلسطيني أن يبزغ من جديد بوصفه أمة فخورة ومنتجة ومستقلة وذات سيادة لها عَلَمُها الخاص الذي يرفرف على كل أراضيها بما فيها القدس الشريف، وأن يكون لها مركز تام بوصفها دولة عضوة في الأمم المتحدة.

وفي عملية السلام الحالية فإن احتمالات تحقيق السلام والرخاء لكل بلدان منطقة الشرق الأوسط، بما فيها إسرائيل، أصبحت قاب قوسين أو أدنى. ويتعين على المجتمع الدولي، ممثلا في هذه المنظمة الدولية العظيمة، أن يكفل اغتنام هذه الفرصة وليس إضاعتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر السيد أنساي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية. أدعوه الى شغل مقعده إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر الحالي. إن ثقتنا بكفاءتكم وحكمتكم ستكلل أعمال هذا المجلس بنجاح.

إن المملكة العربية السعودية تتابع بكل اهتمام تطورات مسيرة السلام في الشرق الأوسط. ولا يسعها إلا أن تعرب عن قلقها العميق إزاء الأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف والجمهورية اللبنانية.

لقد واصلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، طوال الأسابيع القليلة الماضية اتخاذ تدابير بالغة القسوة ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية ولقد شملت هذه التدابير مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وفرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والسلم وعملية حصار وخنق كامل للشعب الفلسطيني.

وكل هذه التدابير تعزوها إسرائيل للالتزام بإنشاء طريق "مرور آمن" بين غزة وأريحا خلال المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين الطرفين، وبين غزة والضفة الغربية في المرحلة الثانية من التنفيذ.

إن السياسة الإسرائيلية التي تنفذ الآن، والتي لم يسبق لها مثيل على الإطلاق منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧م، جعلت حياة الناس لا تطاق وأصابت الحياة اليومية على جميع المستويات وبدون استثناء بالشلل.

إن الحديث عن توافر عناصر استمرار عملية السلام ونجاحها يقودنا بالضرورة الى الحديث مجددا عن التزام المجتمع الدولي بإيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

إن إغلاق حدود الضفة الغربية وغزة مع الأردن وجمهورية مصر العربية على التوالي بما في ذلك منع حركة الأشخاص والسلع التي يستوردها التجار الفلسطينيون بصورة قانونية وقطع أي صلات تربط الأرض الفلسطينية بالعالم الخارجي وعزلها بصورة فعلية عن البلدان المجاورة إنما يتناقض تماما مع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ولا يمت بأي صلة لمفهوم صنع السلام. إن المملكة العربية السعودية التي وقفت إلى جانب مسيرة السلام منذ انطلاقها في مدريد عام ١٩٩١م تقف إلى جانب أشقائها العرب في اعتبار الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال التطويق والإغلاق بمثابة إعلان حالة الحرب على الشعب الفلسطيني الذي اختار طريق السلام. والسلام اليوم، لم يعد مطلبا فلسطينيا فقط بل أصبح مطلبا أساسيا دوليا وعربيا على حد سواء.

إن قضية القدس الشريف تمثل جوهر النزاع العربي - الإسرائيلي، وبالتالي لا يمكن قيام سلام دائم في الشرق الأوسط بدون التوصل الى حل عادل لهذه القضية، يأخذ بعين الاعتبار قرارات الشرعية الدولية، لا سيما القرار ٢٤٢ الذي يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلها عام ١٩٦٧م والقرار ٢٥٢ المتعلق بالقدس الشريف. ومن ثم فإن على إسرائيل الالتزام بعدم القيام بأي تغييرات ديمغرافية من شأنها تغيير وضع القدس، والتأثير على المفاوضات القادمة لوضعها النهائي. إن مدينة القدس الشريف هي بالنسبة لجميع مسلمي العالم أولى القبلتين وثالث الحرمين ولن يهدأ بالهم حتى تعود إليهم جميع حقوقهم في هذه المدينة المقدسة.

إن المتوقع من راعيي مؤتمر السلام، كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، العمل على التزام الحكومة الإسرائيلية للوفاء بتعهداتها والكف عن وضع العراقيل، خصوصا في أعقاب التقدم الأولي لمسيرة السلام. ويجب أن لا ننسى أن التقدم في عملية السلام قد اقترن دوما بمدى استجابة هذه العملية للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ونرى ما يحدث عندما يتم تجاهل هذه الحقوق.

ولا بد من أن يقع تقدم ملموس في المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري. لقد قطعت سوريا شوطا بعيدا في اتجاه تهيئة المناخ من أجل التوصل الى تسوية نزاعها مع إسرائيل من حيث رفع مستوى تمثيلها في المفاوضات الثنائية أو حتى من زاوية الإيجابية والجدية. أما على المسار اللبناني فالذي نشهده اليوم من قصف مستمر على القرى اللبنانية يعتبر مخالفة واضحة للسيادة اللبنانية، ومخالفة واضحة أيضا للقرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن والذي يقضي بشكل واضح بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية.

إن القضية الفلسطينية لا تقتصر فقط على النقل المبكر للسلطات من الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية الى السلطة الفلسطينية، بل إن قضية فلسطين في جوهرها هي أولا عودة اللاجئين

والنازحين، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي بلغت ١٥٢ مستوطنة، منها ١٢٤ مستوطنة في الضفة الغربية، و ٢٨ مستوطنة في قطاع غزة، وعودة القدس الشرقية الى السيادة العربية وعودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين إلى ديارهم، بل وممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الكاملة على أرضه.

وسؤالنا اليوم هو هل سيستيقظ الضمير الإنساني في النفس البشرية؟ وهل سيتعظ حكام إسرائيل بالتاريخ ويقنعوا بضرورة السلام لهم ولغيرهم من خلال العمل الجدي والنية الصادقة لإيجاد حل شامل وعادل يضمن انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس الشريف، طبقا لقرارات الشرعية الدولية وترسيخ معاني التعايش السلمي على أساس توازن المصالح بين الفرقاء المعنيين، حتى ينعم الشرق الأوسط بالسلام والازدهار والاستقرار؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل المملكة العربية السعودية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل تركيا. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد طانش (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في السنوات القليلة الماضية شاهدنا تطورات لافتة للأنظار في الشرق الأوسط. فالخطوات الشجاعة التي اتخذت على طريق السلام الصعب قد ولدت الكثير من التوقعات والحماس. وتؤيد تركيا بكل إخلاص عملية السلام في الشرق الوسط. وفي هذه المرحلة الهامة تعلق تركيا أهمية فائقة على المحافظة على الزخم صوب تحقيق السلام والأمن والاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الحاضر فإن الإرهاب هو أكبر خطر يهدد عملية السلام. ومكافحة الإرهاب حق مشروع لكل بلدان المنطقة. والإرهاب ينبغي استئصاله من أجل إنجاح عملية السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي نفس الوقت، من الضروري عدم الإضرار بالأشخاص الأبرياء لدى تنفيذ هذه المكافحة، وينبغي أن تستمر مكافحة أعمال الإرهاب في حدود القانون.

ثمة عنصر هام آخر هو الدعم الذي يقدمه الشعب الفلسطيني لعملية السلام. إن الفلسطينيين قد أقاموا مؤخرا، من خلال انتخابات ديمقراطية، حكومة شرعية. وللإبقاء على دعمهم هذا، من الأهمية أن تزال دون إبطاء المصاعب الاقتصادية التي يجابهها الشعب الفلسطيني نتيجة الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، لأن تحسين الأحوال الاقتصادية هو من أهم العوامل لضمان تمسك الشعب بالسلام.

إن معاقبة الشعب الفلسطيني بأجمعه أمر غير مقبول. ونشعر بالقلق لأن هذا سيفت في عضد دعم الفلسطينيين لعملية السلام.

وتركيا، التي أيدت بقوة عملية السلام منذ بدايتها الأولى، تؤمن بأن مكافحة الإرهاب تتطلب من كل البلدان في المنطقة أن تتعاون وأن تتضامن فيما بينها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم الثاني هو ممثل الأردن. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو نعمة (الأردن): السيد الرئيس، اسمحوا لي في مستهل هذه الكلمة أن أهنئكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ولا شك بأنكم، بخبرتكم الواسعة وحكمتكم المعروفة، ستسيرون أعمال المجلس بنجاح وتوصلونها الى مرتجاها. ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر والتهنئة لسعادة السفير ليغويلا جوزيف ليغويلا سفير بوتسوانا على رئاسته الناجحة لأعمال المجلس للشهر الماضي وللجهود الموفقة التي بذلها في مجال أعمال هذا المجلس.

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم لمناقشة مسألة في غاية الأهمية وتستحق منا جميعا المبادرة لإيلائها جل اهتمامنا والعمل على معالجتها بمقدار ما ينطوي عليه الأمر من جدية وخطورة. فهي، علاوة على أنها مسألة تهدد العملية السلمية في الشرق الأوسط وتهدد استمرارها ونجاحها، تلحق أيضا الظلم والضرر بعامة الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية وتشكل عقابا جماعيا يتجاوز الاجراءات المتعلقة بالحفاظ على

الأمن. إن حرصنا على العملية السلمية واستمرارها على المسار الفلسطيني الاسرائيلي وشموليتها للمسارات الأخرى، الى جانب حرصنا على استتباب الأمن والسلام والأمان لجميع شعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الاسرائيلي، منطلق مشاركتنا في مداولات مجلسكم الموقر اليوم. كما أننا، ونحن نؤكد ذلك، ندرك تماما أهمية وضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لكبح الإرهاب والعنف الذي أدانته حكومة بلادي وتدينه بشدة مهما كان مصدره وأيا كان فاعله، ولا بد هنا من الإشارة الى موقف الأردن المبدئي والحازم ضد كل أشكال الإرهاب عبر عقود الصراع الماضية وقد تعاون الأردن مع كل الجهود التي كرست لذلك وآخرها اجتماع شرم الشيخ واجتماع المتابعة الذي تلاه في واشنطن، ذلك لأن العنف يهدد عملية السلام ويزعزع استقرار المنطقة بأسرها ويحول دون بناء المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتطوير منطقتنا بكاملها نحو الأفضل. أننا ندرك ذلك بوضوح ولكننا ندرك أيضا أن مواجهة هذه الظاهرة ومعالجتها يجب أن تستندا على ما تقره القوانين وينسجم مع العدالة والموضوعية. ولا يمكن أن تكونا باتباع أساليب منافية لكل ذلك، ولا يمكن أن تكونا بتطبيق المعايير المزدوجة. كما أننا لا نتصور أن تسلك الحكومات في معالجة القضايا الأمنية مسالك لا تتفق مع التزاماتها الدولية والقانونية، ولا تراعي المآسي الإنسانية والصعوبات الحياتية والاجتماعية التي نشأت عن تلك الاجراءات ولا تأخذ بالاعتبار الانعكاسات السلبية التي يولدها المزيد من اليأس والإحباط على مناخ الأمن ذاته وعلى العملية السلمية بأسرها، لكون ذلك يعرقل الجهود الإيجابية المبذولة نحو التنمية ويعيد للمنطقة غيوم التوتر والتطرف وأجواء الصراع التي كان أملنا كبيرا بأننا تجاوزناها بصورة نهائية.

إنني، سيدي الرئيس، لا أود أن أتعرض في هذه الكلمة الى الوضع المتفاقم في لبنان لأن مجلسكم الموقر سيناقش هذا الأمر مساء اليوم، ولكننا نرى أن ما يحدث في لبنان والذي يعتبر مصدرا كبيرا وجديدا للقلق هو جزء مما تتعرض له العملية السلمية ومما يهدد أمن وسلام المنطقة وسنعبر عن موقفنا تجاه هذا الموضوع عندما يحين الوقت المناسب لذلك.

إننا في الأردن نشعر ببالغ القلق نتيجة الاجراءات التي اتخذتها وتتخذها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية والتي استمعنا لتقرير عنها من المراقب الدائم الفلسطيني، مثل نسف المنازل ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان وفرض القيود على حركة الأشخاص والسلع داخل الأراضي الفلسطينية والتي هي بمثابة حصار شامل وتجويع قاس للشعب الفلسطيني بغالبية فئاته، والتي تشمل أبرياء لا علاقة لهم بالإرهاب أو بأية قضايا أمنية. ولا شك أن مثل هذه الاجراءات تتنافى بوضوح مع الحق والعدالة والقوانين، وهي بالتالي تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ التي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس كما أنها تشكل انتهاكا لقرارات مجلسكم الموقر بل وفوق كل ذلك فإنها لا تنسجم مع الأجواء الإيجابية اللازمة لتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا تهيئ تلك الأجواء كما أنها تضعف التأييد الذي تحظى به عملية السلام لدى شعوب المنطقة، وهذا ما يجب علينا أن نحرص على تفاديه والعمل على إيقافه بسرعة والحيلولة دون حدوثه مستقبلا، لتنقية الأجواء ولتعزيز الثقة المتبادلة ولتوفير المناخ اللازم لمواصلة الحوار الهادف الإيجابي بين الأطراف المختلفة وصولا للسلام الدائم المنشود.

إننا في الوقت الذي نأمل فيه من مجلسكم الموقر ومن المجتمع الدولي ككل أن يعمل جادا باتجاه عكس مسار الأحداث في الأراضي الفلسطينية وحث إسرائيل على وقف كافة إجراءاتها غير العادلة ضد الشعب الفلسطيني وإعادة النظر جذريا بكل هذه السياسة لنأمل ايضا من المجتمع الدولي أن يقف مع عملية السلام لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني من تحقيق أهدافهما وتمكينهما من تجاوز هذه المرحلة الصعبة. وندعو مجلسكم الموقر الى العمل على تهيئة المناخ المناسب وإلى حث الأطراف المعنية على العودة الى طاولة المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والوصول الى مفاوضات المرحلة النهائية ودفع عملية السلام بشكل عام نحو ما تهدف إليه من تحقيق سلام شامل واستقرار ثابت وتحقيق الحلول الجذرية للصراع الذي عانت منه المنطقة لعقود طويلة على الأسس التي تم الاتفاق عليها.

إننا على ثقة بأن اعتماد الإجراءات المسؤولة العادلة المعتدلة البعيدة عن روح الانتقام والمعاقبة

ومتابعة الحوار سيحققان ما نصبو إليه جميعا من تضييق لدائرة العنف وبالتالي نشر السلام والأمان والأمن والاطمئنان لجميع سكان المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الأردن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه الى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد الزوي (الجماهيرية العربية الليبية): اسمحوا لي في البداية بأن أتوجه إلى سعادتكم بخالص التهنئة على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن هذا الشهر، وأنا على يقين بأن مقدرتكم الشخصية والخبرة والكفاءة التي عُرفت عنكم، ستقود أعمال المجلس الى النجاح المأمول. كما أود توجيه التحية والتقدير لسلفكم السفير ليغويلا مندوب بوتسوانا الموقر، على إدارته الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

ينعقد مجلس الأمن اليوم ليناقش المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من جراء الحصار، والتجويع، وحملات العقاب الجماعي الذي يرتكبه الإسرائيليون ضده، وهي مأساة تُرتكب أمام سمع العالم وبصره، خرقا لكل المواثيق والأعراف الدولية.

فالإسرائيليون فسروا قمة شرم الشيخ بأنها تأييد لإجراءات القمع والتنكيل بالشعب الفلسطيني لأنه يرفض الاحتلال، ويقاوم المحتلين، مستخدما الإمكانات المتاحة، من الحجر وحتى العمليات الانتحارية.

والحكومة الإسرائيلية ترتكب أبشع الجرائم ضد الفلسطينيين معتقدة أن هذا الأسلوب سيؤدي الى نجاحها في الانتخابات، وسيوقف مقاومة احتلالها البغيض.

بالطبع ليس جديدا على الإسرائيليين نقضهم للعهد، كما أنه ليس جديدا عدم احترامهم للشرعية الدولية وقراراتها، فقد صدرت عشرات القرارات التي طالبتهم بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وباحترام المعاهدات الدولية في تعاملهم مع سكان تلك الأراضي، وبالسماح بعودة اللاجئين الى ديارهم، والكثير غيرها من القرارات إلا أنهم لم يلتزموا بأي منها.

يحق لنا أن نتساءل، لماذا يصر الإسرائيليون على عدم تطبيق قرارات مجلس الأمن؟ ولماذا يعجز مجلس الأمن في كل مرة عن فرض احترام قراراته؟ ولماذا لم يصدر قرارا واحد ضد الإسرائيليين بالاستناد الى الفصل السابع، رغم أن معظم جرائم الإسرائيليين ينطبق عليها هذا الفصل وهذا الفصل بالذات؟

ولماذا يقوم العالم ولا يقعد عندما يتعرض الإسرائيليون لعمليات مقاومة ضد احتلالهم؟ ولا يحرك ساكنا عندما يرتكب الإسرائيليون أبشع المجازر ضد العرب، في فلسطين أو في لبنان؟

لقد كانت الادعاءات الإسرائيلية بأن هذا الحصار وتلك العقوبات الجماعية من أجل الأمن ونتساءل عن أي أمن يتحدثون؟ عن أمن قواتهم المحتلة، أو عن أمن مستوطناتهم غير الشرعية؟ ومع ذلك فأي خطر تمثله إمرأة على وشك الولادة حتى تُمنع من الوصول الى المستشفى، لتضع أمام مرأى جنود الاحتلال وهم يقهقون، ويموت طفلاها بعد ولادتهما في العراء قرب الحاجز من شدة البرد؟

أيها السادة، كلكم سمعتم رئيس الوزراء الإسرائيلي يعلن بأنه لن يضحي بالأمن من أجل السلام، ألا يكشف ذلك عن حقيقة القول بأن الإسرائيليون لا يؤمنون بالسلام، ولكنهم يعملون من أجل فرض الاستسلام؟ مَن يقف ضد السلام الحقيقي، السلام العادل والشامل، العرب أم الإسرائيليون؟ ولماذا لم يسألوا أنفسهم لماذا لم ينعموا بالسلام منذ إنشاء كيانهم عام ١٩٤٨، ألا يعلمون بأن سياسة القمع والتنكيل واحتلال الأراضي بالقوة لا تؤدي الى السلام، وأنه مهما كانت درجة ضعف العرب ومهما كانت خلافاتهم، ومهما كانت درجة التأييد الأمريكي لهم، فلن يستطيعوا فرض الأمر الواقع، لقد جربت هذه السياسة منذ زمن قديم، فلم تفلح، لأن إرادة الشعوب من إرادة الله لا تُقهر. وتستطيع القوة أن تقتل وأن تدمر ولكنها تعجز عن منع المظلوم من الانتقام من الظالم ولو بتفجير نفسه مع ظالميه.

سيرتكب الإسرائيليون خطأ جسيما وكذلك حلفاؤهم، إذا ظنوا أن التطبيع مع الدول العربية والعناق

مع رؤسائهم وتبادل الزيارات، سينجح في فرض الاستسلام على الأمة العربية. فهذا مظهر خادع. فالشعوب لن تستسلم ولن تركع، فقد مرت من قبل جحافل التتار والصليبيين وجيوش الامبراطوريات الاستعمارية الغربية وبنفس القوة، وتقريبا لنفس الأهداف، ولكنها دحرت وانهزمت، وبقيت الأمة العربية.

هذه ليست مجرد أقوال، ولكنها حقائق سطرت في التاريخ القديم والحديث، وهي قابلة للتكرار، فالدم المهراق يمحوه الدم، والعنف والاضطهاد سلاح الأغبياء.

لكننا نحن في الجماهيرية العربية الليبية لم نستغرب كل هذه الأحداث، فقد نبهنا مبكرا الى أن السلام الحقيقي والشامل والسلام العادل لن يتحقق بفرض اتفاقات الإذعان والاستسلام. إنه يتحقق فقط عندما تقوم الدولة الديمقراطية التي يعيش فيها اليهود والعرب على حد سواء، دولة غير عنصرية وغير ذرية، دولة تؤمن بالسلام وتؤمن بالتساوي وتؤمن بالمستقبل، دولة لا يمكن أن تتحقق إلا على نفس النظام الذي تحقق به السلام في جنوب افريقيا.

كما كررنا القول بأن ازدواجية المعايير في مجلس الأمن، والحاصلة بفعل ضغط الولايات المتحدة وحلفائها، كلما تعلق الأمر بالإسرائيليين، سياسة خاطئة، بل سياسة مدمرة لمصداقية الأمم المتحدة ومجلس الأمن على وجه الخصوص، ونحن نقول ذلك من تجارب طويلة ومتكررة تتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وبالاعتداءات المتكررة على لبنان، وبانتهاك حرمة أراضيه، وبالاعتداءات المتكررة على الجماهيرية العربية الليبية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يفوتني هنا أن أذكر أن الذكرى العاشرة للعدوان الأمريكي على المدن الليبية عام ١٩٨٦ تحل اليوم، وهو العدوان الذي شنته أمريكا أثناء رئاسة الرئيس الأمريكي السابق ريغان وبمساعدة رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك، مارغريت تاتشر، على مدينتي طرابلس وبنغازي مستخدمة فيه مئات الطائرات الحربية ضد أهداف مدنية، من بينها منزل العقيد معمر القذافي قائد الثورة، في محاولة دنيئة لم يسبق لها مثيل، لاغتيال قائد بلد وأسرته أمام أنظار العالم أجمع.

وكما نعلم جميعا، فقد أدان العالم أجمع ذلك العدوان الوحشي، وعجز مجلس الأمن وحده عن إصدار قرار بالإدانة لاستخدام المعتدي حق النقض، كما تجاهل قرار الجمعية العامة ٣٨/٤١، الذي أمر المجلس بأن يبقي مسألة العدوان الأمريكي قيد النظر.

وبالرغم من كل تلك الممارسات الظالمة للإسرائيليين والولايات المتحدة، لن نفقد الأمل في اضطلاع مجلس الأمن بدوره الحيوي في إرساء دعائم السلم والأمن العالميين، ولن نألو جهدا في التشبث بمبادئ الأمم المتحدة وفي التعاون مع كل الأمم المحبة للسلام، حتى يختفي من عالمنا قانون القوة، وتحل محله قوة القانون، وينتصر الحق ويزهق الباطل.

"إن الباطل كان زهوقا"

صدق الله العظيم

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تونس، وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس، والإدلاء ببيانه.

السيد عبد الله (تونس): السيد الرئيس، إن انعقاد مجلس الأمن اليوم في هذه الجلسة الرسمية المفتوحة يكتسي في نظرنا أهمية كبرى إذ يخصص لمناقشة الوضع الخطير القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فلقد أقدمت السلطات الإسرائيلية منذ عدة اسابيع على اتخاذ اجراءات قاسية تجاه الشعب الفلسطيني، تتمثل في وضع حواجز أمام عبور الأشخاص والبضائع داخل التراب الفلسطيني، وعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، بما في ذلك منع الاتصال بين القرى والمدن الفلسطينية، مما قطع التواصل بين مختلف أجزاء التراب الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي بين غزة والضفة الغربية، بل وبين التراب الفلسطيني والعالم الخارجي. كما أقدمت إسرائيل على غلق حدودها في وجه البضائع الفلسطينية الواردة من غزة

والضفة الغربية، ومنع دخول البضائع الإسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية، وإقفال الحدود بين الضفة الغربية والأردن، وبين غزة ومصر.

إن هذه الاجراءات التي جاءت مفصلة في رسالة الرئيس ياسر عرفات إلى مجلس الأمن تشكل بالقطع خرقا صارخا لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ التي تنطبق على كافة الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس، كما تشكل خرقا للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإخلالا خطيرا بالاتفاقات المعقودة بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في أوسلو وواشنطن، وما تبعها من اتفاقات طابا وواشنطن بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

إضافة إلى الصبغة اللاشرعية واللاقانونية والظالمة لتلك الاجراءات الإسرائيلية، كلنا نعلم مدى تشابك الأنشطة والمصالح الاقتصادية وترابطها بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي ما آلت إليه الاجراءات الإسرائيلية من عقاب جماعي سلط على الشعب الفلسطيني برمته، مما جعله اليوم مختنقا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، معزولا عن العالم الخارجي، محشورا فيما يشبه "الفيتو"، يتخبط في ضائقة لا طاقة له بها، ويتعرض أطفاله ونساؤه وشيوخه للموت جوعا ومرضا في غياب الرعاية الصحية.

فليس من الصعب، والحالة تلك، التكهن بالانعكاسات السلبية والعواقب الوخيمة على مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وما يشكله ذلك من تهديد بتقويض أركان المسيرة نفسها حيث يجد أعداء السلام في حالة الغليان السائدة في الأراضي الفلسطينية خير معين لتنفيذ مخططاتهم.

إننا نقدر حق كل دولة في توفير أمنها واستقرارها وضمان طمأنينة شعبها، وهو لعمري هدف مشروع. وقد نددنا في حينه بعمليات التفجير الأخيرة، ونددنا قبل ذلك بمذبحة الحرم الإبراهيمي والحرم القدسي الشريف، واستكرنا مع الشعب الإسرائيلي اغتيال الوزير الأول اسحاق رابين. إلا أننا نقول في الوقت ذاته إنه لا يمكن مقاومة العنف بالعنف كما لا يمكن تبرير التصدي لتصرفات وجرائم أفراد أو مجموعات مخربة بمعاقبة وتجويع شعب بأكمله مثلما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني الذي له الحق هو الآخر في أن ينعم بالأمن والطمأنينة والعيش الكريم على غرار باقي شعوب المنطقة. فلا شرعية إذن ولا عدالة في معاقبة شعب بكامله وجعله يدفع ثمن تصرفات بعض الأفراد والجماعات.

لقد أكدت قمة صانعي السلام الملتئمة في شرم الشيخ من جديد أهمية الإسراع بإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، وشددت على ضرورة دفع المسيرة السلمية، والعمل على إزالة العوائق التي تقف أمامها والمخاطر التي تحدق بها. لكن ما يجري الآن في الأراضي الفلسطينية لا يخدم ذلك الغرض، بل إنه بالعكس يغذي منطق العنف والعنف المضاد وما ينجز عنه من تبعات لا تعد ولا تحصى ليس أقلها تغذيه الحقد والضغينة وعرقلة جهود السلام التي تنصرف إليها القوى والدول المحبة للسلام في المنطقة وخارجها.

إن تونس التي ساندت مسيرة السلام في كافة مراحلها وما تزال تؤازرها انطلاقا من تعلقها الثابت بمبادئ العدل والسلم وحق تقرير المصير، وتمسكها بالشرعية الدولية، لتدعو السلطات الإسرائيلية من على هذا المنبر إلى العدول عن الاجراءات التي اتخذتها ضد الشعب الفلسطيني، ووضع حد للممارسات التي تقيد حريته وتضيق عليه الخناق وتعرقل نشاطه وتستهدف أمنه وحقوقه الأساسية. كما تدعو إسرائيل إلى الوفاء بتعهداتها والتزاماتها طبقا للاتفاقات التي تربطها بالجانب الفلسطيني، بما في ذلك انسحابها من المناطق الفلسطينية حسب الجدول الزمني المحدد.

إن الشعب الفلسطيني قد اختار طريق السلام وجعل منه هدفا ومطلبا أساسيا كما تبين ذلك بصورة جلية في التأييد الكامل الذي منحه للرئيس عرفات ولسلطة الحكم الذاتي في الانتخابات الأخيرة. وإذا كانت إسرائيل تسعى إلى سلام حقيقي يقوم على العدل ويكتب له الدوام ويحظى بالالتزام والتأييد فعليها التقيد بشروطه وبمنطقه والعزوف عن السياسات التي تتعارض مع الهدف المنشود.

إننا لنناشد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بصفتهما راعيي عملية السلام التدخل السريع بما يضع حدا للتصعيد الخطير الذي يهدد مسيرة السلام وينسف

ما أراده مؤتمر صانعي السلام في شرم الشيخ من حرص على ضمان استمرارية هذه المسيرة وصونها من أي تعثر وإعطائها دفعا جديدا بما يستجيب لطموحات شعوب المنطقة بل ولتطلعات المجموعة الدولية بأسرها.

كما نناشد الدول المانحة أن تهب لنجدة الشعب الفلسطيني في أزمته الحالية الخانقة وأن تسرع بتسديد التزاماتها لسلطة الحكم الذاتي تخفيفا لمعاناة هذا الشعب ومساهمة في إنعاش اقتصادياته المنهارة.

ونحن نطالب إسرائيل بأن تعتبر بفشل القوة في حل القضايا الشائكة وتستنكف عن المضي في دوامة العنف والعنف المضاد وما ينتج عنها من تخريب للعملية السلمية وتراجع عما حققته من مكاسب وما فتحته من آفاق واعدة وأن تسرع في استئناف المفاوضات.

وإننا لنوجه نداء حارا إلى مجلس الأمن الموكول إليه مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أن يتحرك بالسرعة اللازمة لوقف العنف المتصاعد والدعوة إلى ضبط النفس وتوخي سبيل الحوار من أجل الوصول إلى سلم عادلة ودائمة وشاملة في منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل كولومبيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غارسيا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي بداية أن أتوجه إليكم، سيدي، باسم وفد بلدي بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونحن واثقون بأن خبرتكم ومهاراتكم المهنية ستكفل النجاح لأعمال المجلس لهذا الشهر. ونود عن طريقكم أيضا أن نهنئ الممثل الدائم لبوتسوانا على الطريقة التي أدار بها شؤون المجلس أثناء شهر آذار/مارس.

وإن ما يرغب جدا أن يراه المجتمع الدولي في الشرق الأوسط هو قيام سلام عادل ودائم وشامل يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة. ولتحقيق ذلك، فإن من الضروري أن تنفذ تنفيذا كاملا وبدقة الاتفاقات المبرمة وأحكام قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

ونحن مقتنعون، كما ذكر رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة قرطاجنة، بأن مسؤولية الأمم المتحدة في هذا الصدد ينبغي أن تستمر حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وحتى يتم إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة على ترابه الوطني وحتى تحل مشكلة اللاجئين بما يتفق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد تابع بلدي بأشد الاهتمام تطور العملية التي بدئت في مدريد في ١٩٩١، والتي استهدفت التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للصراع في الشرق الأوسط.

وكما ذكرنا في مناسبات أخرى، فإننا مقتنعون بأن إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والاتفاق المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، تشكل تقدما في جهود الفلسطينيين والإسرائيليين في السعي من أجل تحقيق السلام - وهذا تقدم يجب الحفاظ عليه وتشجيعه.

ولا شك أنه من أجل مواصلة دعم إعلان المبادئ والاتفاق المؤقت ينبغي ضمان وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي هذا الصدد، من المناسب أن نشير إلى ما ذكره الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، والمنشور في آب/أغسطس ١٩٩٥، ونصه:

> "تحتاج عملية السلام إلى تأييد جماهيري واسع، وسيظل هذا التأييد هشا ما لم يطرأ تحسن واضح على الأحوال المعيشية للفلسطينيين. ومن واجبي، في هذا الصدد، أن أوجه الانتباه إلى الآثار الضارة التي تلحق بالاقتصاد الفلسطيني الوليد من جراء عمليات إغلاق الأراضي المحتلة التي تقوم بها إسرائيل". (A/50/1، الفقرة ٧٤٢)

وأضاف الأمين العام ما نصه:

"وتركز الأمم المتحدة تركيزا خاصا، فيما تبذله من جهود لدعم عملية السلام العربي - الإسرائيلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الأراضي المحتلة". (A/50/1، الفقرة ٧٤٣)

وإن التدابير التي اعتمدتها إسرائيل في الأسابيع الأخيرة تتنافى وهذا الاتجاه. على أية حال، وقبل كل شيء نظرا لخصائص الحالة الفلسطينية، فإن التدابير التي تؤثر على الممتلكات وتحد من حركة الأشخاص والسلع، مثل تلك التي اعتمدتها إسرائيل، تترك أثرا خطيرا على السكان والاقتصاد وعملية السلام، وتنتهك قوانين الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ونحن نتفق مع ما أعلنه الرئيس عرفات في رسالته المؤرخة ١ نيسان/أبريل إلى الأمين العام ونصها:

"إن السلم ليس مسعى للفلسطينيين وحدهم لكنه حاجة ملحة ومسعى أساسي للمجتمع الدولي وللعرب وللإسرائيليين على حد سواء". (S/1996/233، الملحق)

ولهذا فإننا نضم صوتنا إلى صوت الوفود الأخرى التي دعت إلى وقف التدابير التي فرضتها إسرائيل وإلى الامتثال التام للاتفاقات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

الممثل التالي ممثل كوبا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد باريللا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، وأن أتمنى لكم كل نجاح أثناء رئاستكم. واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن شكري للمساهمة التي قدمتها بوتسوانا أثناء رئاستها. وأنني أشيد إشادة خاصة بزميلنا، السفير ليغويلا.

قبل ١١ شهرا تقريبا اجتمع مجلس الأمن للنظر في التوتر الذي تولد عن مصادرة إسرائيل لأراضي فلسطينية تقع في القدس الشرقية.

وحذرنا في ذلك الوقت من أنه إذا ما استمرت الممارسات غير المشروعة والمخالفة للقانون الدولي ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومخالفة الصكوك الدولية وعدد كبير من قرارات الجمعية العامة وقرارات هذه المجلس نفسه، وإذا ما استمرت الممارسات التي تستهدف تدمير الهياكل الاقتصادية الأساسية للشعب الفلسطيني وعرقلة جهوده من أجل السلام والتعمير والتنمية، فستتعرض للخطر الآمال التي بعثتها اتفاقات السلام وتصبح إمكانية تحقيق سلام دائم في المنطقة بعيدة المنال.

وذكرنا حينئذ أن تلك الظروف تفرض على مجلس الأمن، لأول مرة، اتخاذ إجراء حاسم وجدي، وحذرنا من أن عدم اتخاذ مثل هذا الإجراء سيكون بمثابة رسالة خاطئة قد تدمر عملية السلام نهائيا بدلا من أن يسهم في تقدمها. وفي تلك المناسبة، تعذر اعتماد مشروع القرار الذي أعدته المجموعة العربية ولم يستطع المجلس أن يتخذ أي إجراء عملي على الإطلاق وقد أصابه الشلل بسبب حق النقض الذي تتمتع به الولايات المتحدة.

واليوم يجتمع المجلس مرة أخرى بصفة عاجلة بناء على طلب المجموعة العربية للنظر في إجراءات جديدة تشكل جزءا من نفس السياسة التي تنتهجها الدولة القائمة بالاحتلال ضد الشعب الفلسطيني والتي لا تزال تعرض للخطر الاتفاق المتعلق بإعلان المبادئ والجدول الزمني وعملية السلام ككل.

ولقد كان من المنطقي تماما أن تؤدي تدابير إغلاق الحدود، على أساس ما يسمى اعتبارات أمنية، وفرض القيود على حرية حركة الشعب الفلسطيني على أرضه، ووضع العراقيل أمام التجارة والتبادل التجاري، وهدم المنازل ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتوسيع المستوطنات في تلك الأراضي إلى إثارة الجزع، كما أنها حظيت بالاستنكار من جانب المجتمع الدولي. وكلنا نعلم أن هذا الاجتماع سبقته مشاورات لم يعرب فيها سوى وفد واحد عن معارضته لأي تدبير يتخذ - حتى

ولو يشكل بيان رئاسي - ردا على الأحداث التي ننظر فيها الآن. وقد أصر ذلك الوفد، بدلا من ذلك، على إصدار مجرد بيان صحفي. حقا إن هذه المعارضة معزولة، ولكنها تملك حق النقض.

فكيف يعالج مجلس الأمن هذه الحالة التي تحدث للمرة الثانية في أقل من عام؟ وما هو مصير الخطب والوثائق ومئات الساعات المقضية في المفاوضات حول تطبيق الديمقراطية والإصلاح في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن؟ وكيف يمكن لنا أن نفسر الهوة التي تفصل بين كل ذلك الكلام البليغ عن عالم ما بعد الحرب الباردة الجديد وحقائق الحياة اليومية؟ وكيف نستطيع أن نحول دون فرض المعيار المزدوج مرة أخرى على مجلس الأمن؟

ويود وفد كوبا أن يؤكد مرة أخرى على أن حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وفي أن تكون له دولته، وأن يعيش بسلام وأن يطور اقتصاده ويبني مستقبلا أفضل لأبنائه إنما هي حقوق غير قابلة للتصرف ولا يمكن دوسها بالأقدام ولا جعلها مرهونة برغبات الدولة القائمة بالاحتلال أو رغبات حماتها.

لقد رحب المجتمع الدولي باتفاقات السلام يحدوه الأمل. ولكن هذا الأمل مهدد اليوم. فإن تنفيذ إعلان المبادئ واستمرار المفاوضات حول حالة القضايا المعلقة، بما فيها القدس، هما الآن في خطر. وعملية السلام برمتها مهددة اليوم بإجراءات تبعد بنا كثيرا عن تحقيق سلام دائم للجميع، يشمل عودة جميع الأراضي العربية المحتلة.

فما هي الأهداف من هذه الأعمال؟ فهل يمكن أن تؤدي هذه الأعمال، التي تجري بحجة الإرهاب - وهو ما يستحق الإدانة منا جميعا وتدينه بالفعل كل الإدانة - إلى إثارة القوى التي تعارض إيجاد مناخ من السلام بين شعبي إسرائيل وفلسطين؟

فإن كوبا تطالب بوضع حد لهذه التدابير غير المشروعة الموجهة ضد الشعب الفلسطيني وتطلب الامتثال للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة والتي اتخذها مجلس الأمن نفسه. والتصعيد الجديد للعدوان ضد لبنان، والذي يعرض للخطر السلامة البدنية للمدنيين الأبرياء في ذلك البلد، قد أدى إلى تفاقم أثر الإجراءات التي استهدفت الشعب الفلسطيني ويشكل مظهرا مأساويا لآثار السياسة العدوانية التي تنتهجها إسرائيل بالنسبة لسلام وأمن ذلك الجزء من العالم. فلا يسع مجلس الأمن أن يغمض عينيه وأن يظل ساكنا في وجه هذه الأحداث. ولا يمكن أن يسمح بفرض الصمت الذي يشي بالتواطؤ، والذي يبعده عن ولايته التي يمنحه إياها ميثاق المنظمة.

وتأمل كوبا أن تضطلع الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمسؤوليتهما التاريخية فيما يتعلق بقضية فلسطين وبالسلام والأمن في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل كوبا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تنظر حكومة باكستان بإحساس من عميق الصدمة والقلق إلى التدابير التي اتخذتها مؤخرا السلطات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك مدينة القدس الشريف. فإن التدابير الإسرائيلية التي توصد أبواب القدس الشريف في وجه الشعب الفلسطيني وفرض قيود شديدة على دخولهم إلى المدينة قد خلق مشاكل ضخمة ولا سيما في ضوء المركز الخاص بالمدينة بوصفها المركز الديني والتجاري والثقافي للشعب الفلسطيني.

لقد قام المراقب الدائم لفلسطين بعرض التفاصيل الكاملة، فضلا عما لهذه التدابير من آثار خطيرة على الشعب الفلسطيني واقتصاده. فإن هذه التدابير، كما أوضح السفير ناصر القدوة، تتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ومع القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى. كما أنها تنتهك الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع منظمة التحرير الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، تثير هذه التدابير بالغ القلق لأن لها أثرا مباشرا على عملية السلام التي تم التوصل إليها عن طريق مبادرات سابقة اتسمت بالجرأة والشجاعة.

ونحن نشاطر تمام المشاطرة الاعتقاد بأن عملية السلام ينبغي أن تؤدي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني في وقت مبكر حقه في تقرير المصير عن طريق إنشاء دولة مستقلة له. وهذا يقتضي انسحاب السلطات الإسرائيلية من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف.

وتأييد باكستان للكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف معروف جيدا. وقد ذكرنا مرارا أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ما زالا يوفران الإطار العملي الممكن والعادل للتسوية الدائمة والشاملة لقضية فلسطين.

ومن الضروري المحافظة على الزخم الحالي الذي تحقق في عملية التفاوض. ونحن نشاطر تماما المجتمع الدولي أمله بألا يحدث أي تعويق في تنفيذ الاتفاقات التي تم إبرامها حتى الآن.

وينبغي الامتثال لنص وروح أحكام هذه الاتفاقات والاتفاقيات. ونحث بقوة على إبداء المرونة وروح التوفيق اللازمين، فضلا عن الالتزام المخلص بتحقيق السلام العادل والدائم والشامل الذي من شأنه أن يكفل الأمن والاستقرار لكل شعوب ودول منطقة الشرق الأوسط.

وتشعر حكومة وشعب باكستان بالقلق العميق إزاء السياسات والممارسات والأعمال الأخيرة التي تقوض بخطورة عملية السلام هذه. وتطلب إلى مجلس الأمن اتخاذ التدابير العاجلة لتصحيح الحالة الخطيرة الحالية، إذ أنها تهدد بالخطر السلام في مدينة القدس الشريف. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من واجب المجلس أن يدعو السلطات الاسرائيلية الى الإنهاء الفوري لهذه السياسات والممارسات غير العادلة والكف عن اتخاذ تدابير مماثلة في المستقبل.

وسنتكلم عن الحالة في لبنان على حدة في المناقشة التي سيجريها مجلس الأمن في وقت لاحق من هذا اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي هو ممثل اليابان. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في جلسة مجلس الأمن ٣٦٥٠ المعقودة في وقت سابق من هذا الشهر، أعرب وفد اليابان عن امتنانه للرئيس السابق للمجلس، الممثل الدائم لبوتسوانا على خدماته وهنأكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أن أضيف تعبيراتي الشخصية وأن أعبر عن سعادتي الغامرة إذ أراكم في هذا الموقع تترأسون هذه الجلسة.

في السنوات الأخيرة شهدنا تقدما مطردا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد أحرز هذا التقدم من خلال أفضل جهود الأطراف المعنية مباشرة، وبدعم الكثيرين من أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الملتزمين باستعادة السلام في الشرق الأوسط. وأشير بوجه خاص إلى الانتخابات الناجحة التي أجريت في كانون الثاني/يناير الماضي للمجلس الفلسطيني؛ وقد شارك في الإدارة المنظمة لهذه الانتخابات ٦٥٠ راصدا للانتخابات من بينهم ٧٧ من بلدي. وهذا مجرد مثال على الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لكفالة أن يكون التقدم المحرز صوب الاستقرار والرخاء في الشرق الأوسط لا رجعة فيه.

وفي ضوء هذا التقدم، فإن الحالة في الوقت الحالي تبعث على القلق الشديد. وتشاطر اليابان سائر البلدان التي أعربت في هذا المجلس عن قلقها البالغ إزاء التطورات الأخيرة في المنطقة. هناك خطر حقيقي من أن تؤدي سلسلة ردود الفعل الناشئة عن عملية القنابل الإرهابية الأخيرة التي أدت إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من المدنيين الأبرياء، إلى تهديد عملية السلام في حد ذاتها. وتشكل الحلقة المفرغة للإرهاب والتدابير المضادة حالة خطيرة يمكن أن تقوض التطورات الإيجابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ونفس القول يصدق على الحالة في لبنان. ولا يسعني إلا أن أعرب عن الجزع إزاء التطورات الأخيرة في الجنوب اللبناني، حيث أن الهجمات على شمال إسرائيل من جانب حزب الله والهجمات المضادة على الأراضي اللبنانية من جانب القوات الإسرائيلية نجم عنها عدد كبير من الضحايا. وإن محنة المواطنين الأبرياء لا يمكن إلا أن تثير شواغلنا الإنسانية.

وتشعر اليابان بقلق عميق لأن كل هذه التطورات من شأنها أن تضر بعملية السلام، وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

ليس هناك من شك في أن الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل تفادي المزيد من أعمال الإرهاب ووضع عملية السلام في مسارها مرة أخرى، تتسم بأهمية قصوى. ومن الأمور ذات الدلالة في هذا المضمار أن مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في شرم الشيخ في ظل الرئاسة المشتركة لمصر والولايات المتحدة، قد أدان الإرهاب إدانة قاطعة. وإن مؤتمر القمة قد وجه رسالتين هامتين هما أن المزيد من التقدم في عملية السلام أمر حتمي، وأن المجتمع الدولي سيتعاون من أجل مكافحة الإرهاب لكفالة إحراز هذا التقدم.

لذلك يتعين على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية الوفاء بمسؤولياتهما باتخاذ تدابير فعالة حقا لحماية شعبيهما في وجه الهجمات الإرهابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة والدعم لهذه التدابير حيث أن الإرهاب، الذي لا يحترم الحدود الوطنية، لا يمكن قمعه إلا عن طريق التعاون الدولي المتضافر.

بيد أن الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط تدلل مرة أخرى على أن الفقر والبطالة يوفران مرتعا خصبا للإرهاب. وإذا أردنا أن نعزز أسس عملية السلام وأن نساعد في بناء مجتمع خال من الإرهاب، فمن الضروري تحسين البيئة الاقتصادية والاجتماعية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وينبغي للتدابير الرامية إلى الحفاظ على النظام في المنطقتين أن تأخذ بعين الاعتبار الوقائع الاجتماعية الاقتصادية للسكان الفلسطينيين.

وتتفهم اليابان تماما حاجة اسرائيل الى كفالة السلام والأمن في الضفة الغربية وغزة، غير أنه إذا استمرت البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يعيش فيها الفلسطينيون تتدهور، مع تزايد مستوى البطالة بين العمال الفلسطينيين وحدوث نقص شديد في السلع الأساسية، فإنني أخشى أن ترتد تدابير اسرائيل المضادة للإرهاب الى نحوها وأن تقوض عملية السلام عموما. وهذا بالضبط ما يأمل فيه أولئك الذين يحاولون تخريب عملية السلام.

وقد أعلنت اليابان في مؤتمر قمة صانعي السلام، قرارها بتقديم مجموعة مساعدات لإيجاد العمالة تقدر قيمتها بحوالي ١٠ ملايين دولار. ولقد نفذت في الواقع هذه المساعدة، وهي على استعداد للمشاركة في الجهود اللاحقة على نحو إيجابي. ولهذا فقد رحبت بخطة الطوارئ التي تستهدف تحسين الحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وغزة والتي أعلنت في اجتماع واشنطون لمتابعة أعمال قمة صانعي السلام. ويحدو اليابان أمل وطيد في أن يؤدي التنفيذ السلس للخطة الى تحسين الحالة الاقتصادية في هاتين المنطقتين على وجه السرعة، وفي أن تبذل أيضا الأطراف المعنية مباشرة كل الجهود الممكنة في حسن نية من أجل تحسين الحالة.

إن عملية السلام التي سعت الأطراف المعنية الى تحقيقها بجسارة بالغة إبان الأعوام القلائل الماضية هي الخيار الواقعي الوحيد المتاح لإنهاء التاريخ الطويل المأساوي للصراع في الشرق الأوسط. وتحث اليابان بشدة حكومة اسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تظلا ملتزمتين التزاما صلدا بعملية السلام. وسيتطلب ذلك منهما مضاعفة جهودهما لبناء الثقة المتبادلة وكذا الشروع في تنفيذ اتفاق توسيع الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين في موعده تنفيذا متسما بصدق النية. ويجب على المجتمع الدولي، من جانبه، أن يؤيد هذه الجهود التي يبذلها الطرفان المعنيان وأن يبذل قصاراه للمساعدة على تهيئة الجو المفضي الى تحقيق السلام عن طريق التعاون بصورة ايجابية من أجل قمع الإرهاب وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني. وستواصل اليابان تقديم مساعدتها الفعالة للشعب الفلسطيني اقتناعا منها بأن هذا الدعم سيساعد على تعزيز عملية السلام وسيسهم في نهاية المطاف في تحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد لعممرا (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أولا، أود أن أهنئكم بحرارة سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وإنني على اقتناع بأن الصفات الشخصية والاحترافية التي أظهرتموها في الاضطلاع بعدة مبادرات اقتصادية واجتماعية ناجحة في الأمم المتحدة ستكون مفيدة كذلك للمجلس في الاضطلاع بالمهام الموكولة إليه. وأهنئ أيضا سلفكم السفير ليغويلا، ممثل بوتسوانا، على طريقته الحكيمة والفعالة التي أدار بها أعمال المجلس خلال آذار/مارس.

لقد استرعت بعثة المراقب الدائم عن فلسطين يوم ٢ نيسان/أبريل انتباه المجلس بحق إلى حقائق خطيرة تتعلق بما أشارت إليه تلك البعثة بأنه

"حصار وخنق للأراضي الفلسطينية وللشعب الفلسطيني واقتصاده". (S/1996/235)

وأدانت الحكومة الجزائرية في تاريخ مبكر يعود إلى يوم ٢١ آذار/مارس التدابير والممارسات القمعية التي تشكل بطبيعتها ومداها عقابا جماعيا تفرضه إسرائيل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. والتطورات السلبية الخطيرة التي حدثت منذ النجاح الباهر الذي حققته الانتخابات الديمقراطية في إنشاء المؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية زادت من المحنة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني من جراء حصار الأراضي الفلسطينية. وثمة أخطار أخرى تكمن في تشكيك إسرائيل في التزامات رئيسية من قبيل الانسحاب من مدينة الخليل الذي كان ينبغي إنجازه بحلول يوم ٢٨ آذار/مارس، وبدء المفاوضات بشأن المركز النهائي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس، والذي يبدو بوضوح أنه سيتم إرجاؤه.

ولقد أوجد هذا الأمر حالة خطيرة يحتمل أن تقضي على الأمل المبرر في عملية السلام على الرغم من وجود صعوبات عديدة. وبدا حتى الآن أنه من الممكن التغلب على هذه الصعوبات.

إن مجموعة الدول العربية قد دعت إلى انعقاد هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن لأنها تعتقد بقدرة المجلس على استعمال سلطته لتعزيز الاحترام للقانون الدولي بوصفه الدعامة الطبيعية والشرط المسبق لاستمرار عملية السلام في الشرق الأوسط. ونظرا للتدهور المقلق في حالة الأراضي الواقعة في نطاق السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يترتب عليه من نتائج محتملة يتعذر التكهن بها، تقع على عاتق المجلس مسؤوليات للاضطلاع بها، ولديه دور مميز ليمارسه في الوقت الذي تتسبب فيه الأعمال العدوانية القاتلة التي ترتكبها إسرائيل ضد لبنان في تهديد المنطقة بأسرها مع العودة الخطيرة لظهور روح المواجهة التي تهدد عملية السلام التي اتفقت جميع الأطراف على تعزيزها، والتي يتوجب على المجتمع الدولي حمايتها.

وإذا سمحتم لي، سيدي الرئيس، سأعود إلى الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل ضد لبنان في المناقشة التي سيعقدها مجلس الأمن بشأن لبنان في وقت لاحق من اليوم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد عبادي (اليمن): السيد رئيس مجلس الأمن، اسمحوا لي في البداية بأن أعبر عن خالص شكرنا وتقديرنا لكم ولوفدكم الصديق ولجميع وفود الدول الأعضاء في مجلس الأمن على انعقاد هذا الاجتماع الخاص لمجلس الأمن لمناقشة وبحث الوضع الخطير الراهن في الأراضي العربية المحتلة واستمرار إسرائيل في حصار المناطق الفلسطينية ومصادرة الأراضي. وينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليشيد بوفود الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز لموقفها المشرف من حقوق الشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية وخاصة في مجلس الأمن.

خلال الأسابيع الماضية وحتى يومنا هذا، يتعرض الشعب الفلسطيني لإجراءات وممارسات إسرائيلية ظالمة تمثلت في الحصار والإغلاق الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية على مناطق السلطة الفلسطينية، كما أن إسرائيل قامت بالإضافة إلى ذلك بإعادة احتلالها للمناطق التي انسحبت منها سابقا وعدم التزامها بالانسحاب من مدينة الخليل وفقا للجدول الزمني الذي تم الاتفاق عليه في طابا وواشنطن.

إن استمرار هذه الإجراءات والممارسات من قبل الحكومة الإسرائيلية من شأنه أن يهدد الجهود المبذولة لاتمام عملية السلام. كما أنها تشكل خطورة كبيرة باعتبارها عقوبات جماعية تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. وهي لن تؤدي إلا إلى إلحاق أفدح الأضرار بعملية السلام الجارية حاليا. فالإجراءات التي تتبعها إسرائيل في حصار وتجويع الشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيه وتقييد الحركة بين القرى والمدن الفلسطينية قد أصابت حياة الفلسطينيين بالشلل على جميع المستويات، وأدى ذلك إلى شل حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة الغربية وقطاع غزة اللتين تعتبران وحدة واحدة وفقا لإعلان المبادئ.

إن استمرار الحكومة الإسرائيلية في تنفيذ سياسة الحصار والإغلاق وقيامها بفرض طوق أمني على السلطة الفلسطينية سوف ينذر بكارثة اقتصادية وإنسانية على الشعب الفلسطيني إذا لم تقم إسرائيل برفع الحواجز التي وضعتها بين القرى والمدن الفلسطينية، واحترام إسرائيل لتعهداتها بشأن القدس، لأن استمرار الحصار على مدينة القدس الشريف يشكل انتهاكا يتعارض مع عمليات السلام.

ويرى وفدي بأن على مجلس الأمن أن يتدخل لحث راعيي عملية السلام والدول المانحة بأن يستمروا في تقديم المزيد من الدعم والمساعدة والتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل رفع الحصار عنه ووضع حد لإجراءات القمع الإسرائيلية والعقاب الجماعي ومصادرة الأراضي ونسف المنازل، وإتاحة الفرصة أمام الشعب الفلسطيني لبناء اقتصاده على أسس قوية وتخفيف الأعباء والضغوط على الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وإقامة مؤسساته الديمقراطية والوصول بالمنطقة إلى السلام العادل والشامل والدائم.

إن على إسرائيل أن تدرك أن السلام والاستقرار في المنطقة يتطلبان منها بذل المزيد من الجهد، خاصة وإنها ما زالت تحتل أراضي عربية، وأن السلام لن يستكمل إلا بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة، وأن الاعتداءات والغارات الجوية الإسرائيلية الأخيرة على الأراضي اللبنانية من شأنها أن تؤدي إلى وضع العراقيل أمام مسيرة السلام، فضلا عن أنها قد تؤدي إلى إضعاف المساعي الدولية المبذولة حاليا لتحريك عملية السلام الشامل في منطقة الشرق الأوسط، وأن إقدام إسرائيل على قصف العاصمة اللبنانية والقرى اللبنانية والمناطق المحيطة بها وتعرض السكان المدنيين للخطر وتدمير منازلهم يمثل انتهاكا صارخا لأمن وسلامة أراضي لبنان وتعديا على حقوق الإنسان. وإننا نعرب عن تضامننا مع الشعب اللبناني الشقيق وحقه في الدفاع عن أراضيه.

وأننا نهيب بمجلس الأمن أن يضغط على إسرائيل لوقف اعتداءاتها واتخاذ التدابير اللازمة لإلزام إسرائيل باحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيه، وإجبارها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي اللبنانية. كما أن مجلس الأمن وراعيي السلام والمجتمع الدولي مطالبون بتحمل مسؤولياتهم عن إلزام إسرائيل بإنجاز كامل القضايا المعلقة التي تخص منطقة الشرق الأوسط، وخاصة ما يتعلق منها بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الجولان السورية حتى يسود السلام العادل في المنطقة. ونجدد في هذا الصدد دعمنا للمطالب العادلة لسوريا الشقيقة وتقديرنا لمواقفها وجهودها الجادة لإنجاح عملية السلام.

إن الجمهورية اليمنية تؤكد حرصها على استمرار عملية السلام وتجنب أسباب العنف، وتدعو مجلس الأمن إلى التدخل السريع والفعال لوقف هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية حتى يمكن أن تحقق عملية السلام الهدف المنشود، وهو تحقيق العدل والاستقرار والأمن لشعوب المنطقة كافة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل اليمن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل المغرب. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تود مملكة المغرب أن تهنئكم بكل حرارة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما يسرنا أيما سرور أن نعرب لكم عن أطيب تمنياتنا بالنجاح في أداء مسؤولياتكم الرفيعة. ونحن

على ثقة بأن مهاراتكم الشخصية والمهنية ستكفل لأنشطة المجلس النجاح في ظل قيادتكم.

وفضلا عن ذلك يسعد وفد بلدي غاية السعادة أن يتقدم بتهانئه الحارة إلى السفير ليغويلا، ممثل بوتسوانا، على الطريقة الحكيمة والماهرة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس.

منذ بدء عملية السلام في الشرق الأوسط ما برحت مملكة المغرب تتابع تطوراتها باهتمام بالغ، يحدوها عزم لا يلين على الإسهام في إزالة كل العقبات التي قد تقوضها أو تعرضها للخطر. وفي هذا الصدد، رحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالانتخابات الديمقراطية، التي سمحت للشعب الفلسطيني بأن ينتخب ممثليه، وهو يأمل في أن تجري المفاوضات المقبلة بشأن المركز النهائي للمسائل التي ما زالت معلقة، في جو من حسن النية والحوار البناء.

وبلدي، حرصا منه على أن تجري هذه العملية في مناخ من الهدوء، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم يأل جهدا للتقريب بين وجهات نظر الأطراف المعنية والنهوض بإقرار السلام واحترام المصالح المشروعة للجميع.

وعندما شارك جلالة الملك الحسن الثاني في قمة صانعي السلام التي عقدت في شرم الشيخ في آذار/مارس الماضي، كان يرغب في إظهار عزم مملكة المغرب المعقود على حماية عملية السلام وضمان نجاحها المنشود.

ولدى افتتاح تلك القمة التي دعا إليها في الوقت المناسب الرئيسان كلينتون ومبارك، قال جلالة الملك،

"ينبغي أن يكون اجتماعنا بابا مفتوحا للمستقبل وليس بابا مغلقا أمام كل أمل".

وحقيقة أن الرهان على السلام رهان صعب ولكن النتائج التي تحققت حتى الآن أضفت على العملية طابعا لا رجعة فيه. ونتيجة لذلك لم يكن أمام شركاء السلام من خيار سوى المثابرة بعزم وثبات في مسيرتهم التاريخية، وفقا للالتزامات التي تم التوقيع عليها رغم المآسي وأعمال العنف واليأس. وهذا ما يحتم علينا جميعا أن نتخذ إجراءات لمنع الإرهابيين والعنف العشوائي من أسر سلام الشجعان هذا الذي تم تشييده بكل صبر وأناة.

ومن واجبنا أيضا أن نحفظ للشعب الفلسطيني آماله وثقته بعملية السلام التي ينبغي أن تمكنه من ممارسة حقوقه الوطنية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بمدينة القدس الشريف.

إن الشعب الفلسطيني يمر بمرحلة حرجة للغاية تتطلب مساعدة واسعة النطاق. وقد تفاقم هذا الوضع من جراء التدابير المتخذة مؤخرا ضد هذا الشعب، والتي تذكرنا لسوء الحظ بالأوقات المؤسفة التي سادت قبل عملية السلام. وهذه الإجراءات التي نأسف لها جميعا أشد الأسف وجهت ضربة قاسية لحياة الشعب الفلسطيني الاقتصادية ـ الاجتماعية، وبدأت تزعزع دوافعه من أجل التحرك قدما. بل إنها أيضا، إذا ما استمرت، قد تمهد الطريق لرد فعل تعيس ولا يمكن التنبؤ بعواقبه.

ولا يمكن لأحد أن يجادل في أن التطورات الإيجابية في عملية السلام تتوقف أساسا على تحسين ظروف معيشة الشعب الفلسطيني. ومن هنا تنبع الحاجة الحيوية إلى توفير المساعدة الملائمة للسلطة الوطنية الفلسطينية في تنفيذ برنامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الهياكل المؤسسية والاجتماعية ـ الاقتصادية للكيان الفلسطيني الوليد. وبذلك فإن المجتمع الدولي الذي ظل يشجع عملية السلام بثبات، سيمكن الفلسطينيين من إثبات أنهم كانوا على صواب حينما اختاروا السلام.

وما من شك في أن التسوية الدائمة للقضية الفلسطينية لا يمكن أن تقوم إلا على أساس القانون والعدالة والإنصاف. وهذه أيضا هي أسس مجيء السلام الدائم بين سوريا ولبنان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، بغية التوصل في نهاية المطاف إلى سلام شامل يستند إلى القانون الدولي.

وترى مملكة المغرب التي تسهم باستمرار في بناء سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، أنه من الضروري أن يقوم المجتمع الدولي بحماية عملية السلام باتخاذ كل خطوة ممكنة لوضع حد لأعمال العنف،

وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي والمعنوي الفعال. إن شركاء السلام يستحقون تشجيعنا إذا أردنا لهم أن يعملوا من أجل سلام حقيقي بعيد عن أي عمل أو إجراء قد يقوضه ـ سلام يقوم على التفاهم المتبادل والتعاون والأمن والكرامة واحترام الحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل المغرب على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل السنغال. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دياغني (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أوجه إليكم، سيدي، بتهانئي القلبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. وأتوجه بالتهنئة كذلك إلى سلفكم البارز، السفير ليغويلا، على العمل الذي اضطلع به أثناء شهر آذار/مارس.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر لأعضاء المجلس لأنهم تكرموا بأن أذنوا لي بمخاطبة هذه الجلسة، التي تدلل مرة أخرى على هشاشة الحالة في الشرق الأوسط، وتعبر عن تصميم المجتمع الدولي على التأكيد مجددا، بقوة واقتناع، على قلقه إزاء الأخطار التي تشكلها الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة على عملية السلام.

وإن القرارات التي اتخذتها حكومة إسرائيل مؤخرا بفرض حصار على الأراضي الفلسطينية، سواء داخل الأراضي أو بينها وبين العالم الخارجي، مما يحد بالتالي من حرية حركة الأشخاص والسلع، ترقى إلى تصميم فعلي على خنق فلسطين، بما فيها القدس الشريف، واقتصادها بكامله.

وكما أكدت من قبل الوفود التي سبقتني في الكلام في هذه المناقشة، ببلاغة وإسهاب، فإن من الصعب عدم الاستجابة لهذه العمليات المختلفة التي اضطلعت بها اسرائيل، والتي تستهدف فقط الترهيب، والعقاب والإذلال - لجعل شعب بأكمله يدفع ثمن أعمال ارتكبتها قلة قليلة من المتطرفين، مهما كانت هذه الأعمال تستحق الشجب.

وإن الإغلاق التام للأراضي الفلسطينية، وتعطيل استمرار الحياة في هذه الأراضي، واحتلال الأراضي مجددا بالقوة بعد أن أخليت، ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتعزيز سلطات المستوطنين والإسرائيليين - ناهيك عن أعمال الإذلال الأخرى، مثل تدمير البيوت والقاء القبض على آلاف الفلسطينيين واحتجازهم بشكل تعسفي - كل هذه التدابير، التي ندينها ونريدها أن تتوقف، تكشف عن الحاجة الماسة إلى عودة متوازنة إلى منطق السلام، الذي لا يمكن دونه التوصل إلى حل عادل ودائم يمكن أن يسود هذه الأرض المنكوبة، أرض فلسطين، بما فيها القدس الشريف.

واسترشادا بهذا الاعتقاد، نود أن ننتهز فرصة انعقاد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن لكي نتوجه بنداء عاجل إلى سلطات تل أبيب بالعودة إلى جادة الحكمة ووضع حد لسياساتها الحالية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشريف؛ وأن تلتزم بدقة بالأحكام ذات الصلة لاتفاقية جنيف الرابعة، المنطبقة على الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس؛ والامتثال لمختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى؛ وأخيرا، إتاحة فرصة حقيقية لنجاح عملية السلام الجارية، هذه العملية التي التزم بها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني بملء ارادتهما وبمباركة المجتمع الدولي.

ونعتقد أن الجهود والتضحيات التي قدمها شعب فلسطين في سعيه من أجل السلام والحرية والعدالة لها حدودها، حتى وإن كنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأن الطريق إلى السلام غالبا ما تكون طويلة وشاقة ومليئة بالصعاب، وبخاصة في منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط.

ويوافق وفد بلدي على التعقيبات التي أدلى بها هنا العديد من المشاركين ومؤداها أن استئناف عملية السلام وتوطيدها يتوقفان إلى حد كبير على العودة إلى مناخ الثقة والأمل الذي ولدته اتفاقات أوسلو والمؤتمرات الدولية المختلفة بشأن هذا الموضوع.

ويجب علينا الآن أن نولد من جديد هذه الظروف نفسها بمناشدة إسرائيل إظهار المزيد من ضبط النفس لكي نعيد العملية ثانية إلى سياقها الصحيح: أي إقامة سلام عادل ودائم، وفي المدى الطويل، تحقيق الوفاق بين قلوب ونفوس جميع شعوب الشرق الأوسط.

وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان أن تتعهد إسرائيل حكومة وشعبا بالتعاون الكامل مع شعب فلسطين وممثله: أي السلطة الفلسطينية وقائدها، الرئيس ياسر عرفات.

وإن بلدي، السنغال، والمجتمع الدولي بكامله يدعوان إلى هذا النوع من التعاون الحقيقي، الذي هو الضمانة والشرط المسبق لاستمرار نجاح عملية السلام، التي بدورها تمثل الضمانة الوحيدة لأمن وبقاء بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي الختام، أود أن أتوجه بثناء خالص لجميع الذين ما زالوا، في ذلك الجزء من العالم، يواصلون، بالرغم من الحالة الراهنة، الإيمان والأمل بوصول السلام. وإنني أشيد بذكرى الذين ماتوا من أجل هذه القضية العظيمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل السنغال على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. لم يعد هناك من متكلمين آخرين.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.